

الرباط في 21 مارس 2023

1. عقد مجلس بنك المغرب يوم الثلاثاء 21 مارس اجتماعه الفصلي الأول برسم سنة 2023.
2. في مستهل الاجتماع، أشاد المجلس بالإنجازات الملموسة التي حققها بلدنا في الآونة الأخيرة، ومنها على الخصوص خروجه من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي والتقييم الإيجابي لصندوق النقد الدولي عقب الطلب الذي تقدم به المغرب للحصول على خط الائتمان المرن وكذا الشروط المواتية التي استفاد منها الإصدار الأخير للخزينة في السوق الدولية. ومما يزيد من قيمة هذه الإنجازات السياق العالمي الصعب الذي تحققت فيه والذي يتسم بعدم اليقين، في ظل استمرار النزاع في أوكرانيا والانقسام الجيوسياسي وتشديد الشروط الائتمانية وتنامي المخاطر المرتبطة بالأزمات البنكية.
3. بعد ذلك، تدارس المجلس تطور الظرفية الاقتصادية الوطنية والتوقعات الماكرو اقتصادية لبنك المغرب خلال الفصول الثمانية المقبلة. واستفسر بشكل خاص عن انتقال قراراته الأخيرة المتعلقة برفع سعر الفائدة الرئيسي.
4. وذكر المجلس في هذا الصدد أنه رغم تقلص النسبي للضغوط الخارجية المنشأ، فإن أحدث المعطيات المتوفرة تشير إلى استمرار تسارع التضخم، نتيجة على الخصوص لصددمات العرض الداخلية على بعض المواد الغذائية. وأحاط علما في هذا الإطار بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لتحسين عرض هذه المنتجات وضمان السير الجيد لأسواقها.
5. وبعد بلوغ التضخم 6,6% في 2022، وهي أعلى نسبة يسجلها منذ عام 1992، يتوقع أن يظل في مستويات مرتفعة على المدى المتوسط. وسيصل خلال سنة 2023 إلى 5,5% في المتوسط فيما سيبلغ مكونه الأساسي 6,2%، بمراجعة نحو الارتفاع بواقع 2 نقط مئوية مقارنة بتوقعات شهر دجنبر الماضي، نتيجة بالأساس للارتفاع الحاد في أسعار بعض المنتجات الغذائية المدرجة فيه. وتفترض هذه التوقعات أن تتلاشى الصدمات المسببة لهذا الارتفاع تدريجيا خلال النصف الثاني من السنة بفضل مختلف التدابير الحكومية المتخذة في هذا الشأن. وفي سنة 2024، ومع فرضية استمرار تقلص الضغوط التضخمية الداخلية كما الخارجية، يتوقع أن يبلغ التوجه الأساسي للأسعار 2,3%، إلا أن الشروع المبرمج في رفع دعم أسعار المنتجات المدرجة في صندوق المقاصة من شأنه أن يبقي التضخم إجمالا في مستوى مرتفع، أي 3,9%.
6. بناء على كافة هذه المعطيات، قرر المجلس رفع سعر الفائدة الرئيسي بواقع 50 نقطة أساس إلى 3%، وذلك لتفادي حدوث دوامات تضخمية قائمة بذاتها ولتعزيز تثبيت توقعات التضخم بغية تيسير عودته إلى مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار. وسيواصل المجلس تتبع تطور الظرفية الاقتصادية والضغوط التضخمية عن كثب، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

7. على الصعيد الدولي، ومع عودة الأوضاع في الأسواق تدريجياً إلى طبيعتها خلال الأشهر الأخيرة، انخفضت أسعار السلع الأساسية إلى مستويات تقترب إجمالاً من تلك المسجلة قبل بداية النزاع في أوكرانيا. ويتوقع أن يتراجع على الخصوص سعر خام البرنت إلى 83,3 دولار للبرميل في مجمل هذه السنة وأن يناهز 80 دولار في 2024، وذلك بعدما أنهى سنة 2022 في مستوى 99,8 دولار في المتوسط. وعلى نفس المنوال، وعلى إثر التراجع الهام المسجل خلال النصف الثاني من سنة 2022، يرتقب أن تسجل أسعار المواد الغذائية انخفاضات بنسبة 10,4% في المتوسط خلال سنة 2023 و0,6% في 2024. وفيما يتعلق بالفوسفات ومشتقاته، من المنتظر أن تتراجع الأسعار من 266 دولار للطن في 2022 إلى 200 دولار في 2023 و175 دولار في 2024 بالنسبة للفوسفات الخام، ومن 772 دولار للطن إلى 750 دولار ثم إلى 650 دولار تاليا بالنسبة للفوسفات ثنائي الأمونيوم.
8. في ظل هذه الظروف، يتوقع أن يواصل التضخم انخفاضه الملاحظ في الأشهر الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، مع بقاءه في مستويات أعلى من الأهداف التي حددتها البنوك المركزية. ففي الولايات المتحدة، يرتقب أن يتراجع من 8% في 2022 إلى 3,9% في 2023 ثم إلى 2,4% في 2024، فيما يتوقع أن ينخفض في منطقة الأورو إلى 5,3% في 2023 ثم إلى 2,4% في 2024، بعد أن بلغ 8,4% سنة 2022.
9. وفي إطار جهودها المتواصلة الرامية إلى احتواء هذه الضغوط وإعادة التضخم إلى مستوياته المستهدفة، أبت البنوك المركزية على التوجه التقييدي لسياساتها النقدية، ففي أعقاب اجتماعه المنعقد يومي 31 يناير وفتح فبراير، قرر الاحتياطي الفدرالي رفع النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي بمقدار ربع نقطة مئوية إلى [4,50%-4,75%] وأشار إلى أنه سيكون من المناسب مواصلة هذه الارتفاعات إلى أن يعود التضخم إلى 2%. وعلى نفس المنوال، رفع البنك المركزي الأوروبي في 16 مارس الأخير أسعار فائده الرئيسية بمقدار 50 نقطة أساس وأشار إلى أنه يراقب عن كثب التوترات الحالية في الأسواق مبدياً استعداداً لاتخاذ التدابير الضرورية للحفاظ على استقرار الأسعار والنظام المالي في منطقة الأورو.
10. ومن المتوقع أن يستمر تشديد الأوضاع النقدية في التأثير على آفاق النشاط الاقتصادي، التي عرفت مع ذلك مراجعة طفيفة نحو الارتفاع خلال الأشهر الأخيرة ارتباطاً بتراجع صعوبات الإمداد الطاقى في أوروبا وتخلى الصين عن سياسة صفر كوفيد. وبالتالي، من المتوقع أن ينخفض النمو في الولايات المتحدة من 2,1% في 2022 إلى 1,2% في 2023 و2024، فيما سينتقل في منطقة الأورو من 3,5% إلى 1% ثم إلى 1,2%. وبسبب تأثره بتداعيات الحرب في أوكرانيا وبخروجه من الاتحاد الأوروبي، يرجح أن يكون الاقتصاد البريطاني هو الوحيد ضمن الاقتصادات المتقدمة الرئيسية الذي سيسجل انكماشاً هذه السنة بنسبة 0,5%، لكن من المتوقع أن يعود للنمو في 2024 مع ارتفاع ناتجه الداخلي الإجمالي بنسبة 1,2%. وفي الدول الصاعدة الرئيسية، من المرتقب أن تحقق الصين، خاصة بعد رفع القيود الصحية، نسبة نمو قدرها 5,3% في 2023 وفي 2024، بعد 3% خلال سنة 2022. وفي الهند، وبعد نسبة 6,8%، من المرتقب أن يعود النمو إلى 6,6% في 2023 ثم إلى 6% في 2024، مدعوماً بالتوجه التوسعي لسياسة الميزانية للبلاد.
11. على الصعيد الوطني، وبعد بداية صعبة، انتعش الموسم الفلاحي نسبياً بفضل التساقطات المطرية الأخيرة. غير أنه يتوقع أن يكون إنتاج الحبوب الثلاثة الرئيسية محدوداً بالمساحة المزروعة التي لم تكن قد تجاوزت 3,65 مليون هكتار حسب وزارة الفلاحة. كما يرجح أن تتأثر الزراعات الأخرى من غير الحبوب بالقيود المفروضة على مياه الري وبغلاء المدخلات. وفي ظل هذه الظروف، تشير توقعات بنك المغرب، المعدة بناء على المعطيات المتاحة إلى غاية 10 مارس

2023، إلى بلوغ محصول الحبوب حوالي 55 مليون قنطار. في هذه الظروف، وبعد انكماش بنسبة 15% في 2022، من المتوقع أن ترتفع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 1,6% في 2023 قبل أن تتحسن بنسبة 6,9% في 2024، مع فرضية العودة إلى إنتاج متوسط قدره 75 مليون قنطار. ومن جهتها، ونظرا بالخصوص لتدهور المناخ الخارجي، يرتقب أن تواصل الأنشطة غير الفلاحية تباطؤها في 2023، مع نمو قيمتها المضافة بنسبة 2,7% عوض 3,4% في 2022. ومن المتوقع أن تسجل في سنة 2024 بعض التحسن مع نمو بنسبة 3,2%. وفي المجموع، بعد تباطؤ قوي إلى 1,2% تم توقعه في سنة 2022، من المرتقب أن يتعزز نمو الاقتصاد الوطني ليصل إلى 2,6% في السنة الجارية وأن يتسارع إلى 3,5% في 2024.

12. وعلى مستوى الحسابات الخارجية، أدت الدينامية القوية للمبادلات سنة 2022 إلى تفاقم قياسي لعجز الرصيد التجاري الذي وصل إلى 311,6 مليار درهم. غير أنه يرجح أن الارتفاعات الملموسة لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ومداد خيل الأسفار التي بلغت مستويات استثنائية بمبلغ 109,2 مليار و91,3 مليار درهم على التوالي مكنت من حصر عجز الحساب الجاري في 3,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يتراجع هذا العجز إلى 2,8% في 2023 ثم إلى 2,6% في 2024، لاسيما بفضل الانخفاض المتوقع في أسعار المنتجات الطاقية واستمرار الأداء الجيد لبعض المهن العالمية. هكذا، وبعد الارتفاع القوي بنسبة 40%، من المتوقع أن تنخفض الواردات بنسبة 2,3% في 2023 قبل أن تتزايد بشكل طفيف بنسبة 0,8% في 2024، ارتباطا بالأساس بتدني الفاتورة الطاقية. وبموازاة ذلك، من المتوقع أن تتباطأ وتيرة نمو الصادرات من 29,4% إلى 3% في 2023 وإلى 0,6% في 2024، خاصة مع تزايد مبيعات قطاع السيارات بما يناهز 7% سنويا وتراجع صادرات الفوسفات ومشتقاته. أما مداخيل الأسفار، من المتوقع أن تنخفض بشكل طفيف بنسبة 3% هذه السنة، ارتباطا بالتباطؤ المتوقع في النشاط بمنطقة الأورو، قبل أن ترتفع بنسبة 7,4% في 2024 لتصل إلى 95,1 مليار درهم، في حين يرتقب أن تعرف تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بعض الاستقرار هذه السنة، وأن تتراجع بنسبة 5,4% في 2024 إلى 102,9 مليار درهم. وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، من المتوقع أن تفوق بقليل مداخيلها 3% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي المجموع، وأخذا بالاعتبار على الخصوص التمويلات الخارجية للخرينة التي تم تحقيقها وتلك المرتقبة، من المتوقع أن تصل الأصول الاحتياطية الرسمية إلى 358,8 مليار درهم بنهاية 2023 ثم إلى 367 مليار بنهاية 2024، مما يضمن تغطية 5 أشهر و21 يوما ثم 5 أشهر و25 يوما على التوالي من واردات السلع والخدمات.

13. وبخصوص الأوضاع النقدية، تشير المعطيات الأخيرة المتاحة برسم الفصل الرابع من سنة 2022 إلى نمو متوسط سعر الفائدة على القروض الإجمالي بما قدره 26 نقطة أساس إلى 4,50%. وبموازاة ذلك، ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع من فصل إلى آخر بما قدره 17 نقطة أساس بالنسبة للودائع لأجل 6 أشهر وبواقع 18 نقطة بالنسبة للودائع لأجل سنة واحدة. وبالنظر إلى الارتفاع المتوقع في حجم النقد المتداول، من المرجح تزايد حاجة البنوك إلى السيولة من 80,9 مليار درهم في المتوسط الأسبوعي في 2022 إلى 86,7 مليار بنهاية 2023 وإلى 99,1 مليار بنهاية 2024. وفيما يخص الائتمان البنكي الموجه للقطاع غير المالي، بعد ارتفاع بنسبة 7,8% في 2022، من المرتقب أن ينمو بنسبة 4% في 2023 وبواقع 4,6% في 2024. ويأخذ هذا التوقع بالاعتبار التطور المرتقب للنشاط الاقتصادي وتأثير الأساس المرتبط بالارتفاع الملموس خلال سنة 2022 في الحاجيات التمويلية للمقاولات وكذا تقديرات النظام البنكي. ومن جهته، وبعد انخفاض بحوالي 4% في 2022، من المتوقع أن يرتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 1,6% في 2023 وبنسبة 1,9% في 2024، نتيجة لنمو القيمة الاسمية للعملة الوطنية ولمستوى التضخم الوطني الذي يفوق في المتوسط نظيره لدى شركاء المغرب ومنافسيه التجاريين.

14. وفي مجال المالية العمومية، وبعد أن بلغ 5% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2022 عوض 5,3% المتوقعة من طرف بنك المغرب و5,9% من الناتج الداخلي الإجمالي المستهدفة في قانون المالية، يرتقب أن يواصل عجز الميزانية منحاه التنزلي خاصة بفضل التحسن المنتظر في المداخيل سواء الضريبية أو غير الضريبية. وحسب توقعات بنك المغرب، سيتراجع عجز الميزانية إلى 4,7% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2023 ثم إلى 4,3% في 2024.